

الصناعات الأردنية تبحث عن مخرج من ورطة الاغلاق

رسّخت أزمة كورونا قناعة لدى الحكومة الأردنية بضرورة تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي وإعادة ضبط تكاليف الإنتاج والمستوردات، والاستجابة للمطالب المتواصلة من أوساط الأعمال بدعم الصناعات المحلية طيلة السنوات الماضية وتسهيل الخروج الراهن من مازق الإغلاق الذي كبّد البلاد خسائر كبيرة.

والمحلل الاقتصادي موسى السكاك أن الصناعة هي أقصر طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأهم ما تحتاجه المرحلة الحالية لتطوير الصناعة هو الخروج من الأزمة بما يسمى بالسياسة الصناعية، وهي مجموعة من التدابير الموجهة نحو أهداف معينة للتأثير على البنية الصناعية.

وأكد أن تكاليف الإنتاج المرتفعة هي أهم عائق يقف أمام تطور مختلف الصناعات، إذ تشكل تكلفة الطاقة نحو 28 إلى 40 في المئة من التكاليف الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل وصعوبة الحصول على تمويل سخي بأسعار مناسبة.

وقال مؤسس مجموعة العملاق الصناعية حسن الصمادي إن دعم الصناعة الوطنية يحتاج إلى فرض رسوم على المستوردات التي يوجد لها بديل محلي، لإعطاء فرصة للمنتجات المحلية للظهور بفرض تنافسية عادلة.

مطالب بضبط تكاليف الإنتاج لسد الفجوة بين الواردات والصادرات بما يضمن منافسة عادلة لتوفير إيرادات

وأضاف أن على الجهات المعنية تسهيل وتسريع إجراءات التمويل، خاصة قروض شراء خطوط الإنتاج وتمويل رأس المال العامل، بأسعار فائدة متدنية، واعتبار خطوط الإنتاج ضماناً للحصول على قروض، وتأجيل دفع ضريبة المبيعات على مستوردات المواد الخام، لحين تحقق البيع محلياً فقط ما سيوفر للصناعة سيولة كبيرة تساعد في تأمين التزامات أخرى.

ومع كل الظروف التي تعيشها الدولة والتي عصفها الوباء، ترسّخت لدى السلطات قناعة بأن التعويل أكثر على المنتجات المحلية سيدعم قطاع الاستثمار من أجل تعزيز الصادرات، وبالتالي ضخ إيرادات إضافية في خزانة الدولة.

وتساهم الصادرات الصناعية بأكثر من 90 في المئة من مجمل الصادرات المحلية، بقيمة تصل إلى نحو 4.3 مليار دينار (6 مليارات دولار) سنوياً. ويستورد الأردن الذي يعاني من شح في المياه والموارد الطبيعية حوالي 95 في المئة من احتياجاته من الطاقة من دول الجوار وفي مقدمتها مصر والعراق. ووجهت الحكومة أنظارها في مايو الماضي للتضييق على فاتورة الواردات بإلغاء المزايا التفضيلية الممنوحة لها لتشجيع الصناعات المحلية، وتخفيف التزامات البطالة في إطار فورة إصلاحات متسارعة لتحريك عجلة الاقتصاد المتعثر.

وكانت الحكومة قد كُفّفت جهودها العام الماضي لدعم الصناعة من خلال إطلاق كيان لإنعاش الصادرات في محاولة لتفكيك العقبات المزمّنة أمام الصادرات، التي تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة.



الصناعة تنتظر جرعة تحفيز

عمال العالم يهربون من كابوس الوباء ليقعوا في فخ فقدان الوظائف

ارتدادات الأزمة تنفخ فقاعة البطالة في المنطقة العربية



الخطر يدهمنا

تماماً إنها لم تعتقد أبداً أن هذا سيحدث و"لقد تحطمت قلبي مرتين".

وتنص لوائح الأمان الجديدة على وجوب اكتفاء المطاعم والمتاجر بزبائن أقل، لذلك، لم يعد بإمكانها أن تتحمل رواتب نفس العدد من الموظفين. ولم يستطع الكثيرون إعادة تسير أعمالهم بعد الإعلان عن تخفيف إجراءات الإغلاق. وتعتقد كوتابين أن بإمكانها الاعتماد على إعاقة البطالة لفترة قصيرة، مشيرة إلى أنها إذا لم تستطع العثور على عمل، فستعيتن عليها العودة إلى مزرعة المطاط لتعمل مع عائلتها.

ويعدّ العمال من ذوي الأجور المتدنية الأكثر تضرراً من أزمة الوباء. وتعد مارغريت أويو البالغة 54 عاماً، متالاً على ذلك، حيث فقدت وظيفتها بعد 15 عاماً قضتها عاملة نظافة في إحدى مؤسسات

الأم تيريزا الخيرية في نيروبي. ومن دون راتبها الشهري البالغ 150 دولاراً، تشتري الآن الدجاج وتقلبه لبيعها في الشوارع. وقالت "منذ أن وجدت نفسي من بين المسرحين بسبب الجائحة، بذلت كل جهدي في عملي".

ولم تعد بعض الشركات قادرة على تأجيل اتخاذ قرارات التسريح. وقالت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس للبحوث الاقتصادية في مذكرة بحثية إن "بعض الشركات التي كانت مزدهرة قبل أن تفرض الحكومات عمليات الإغلاق ستقلص، وقد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى تستبدل بشركات جديدة. كما ستؤجل الشركات الأخرى استثماراتها المبررة أو تلغيها".

ورغم المفاجأة، التي جاءت عكس توقعات المحللين بتراجع نسبة البطالة الأمريكية في مايو الماضي لتبلغ 13.3 في المئة قياساً بنحو 14.7 في المئة قبل شهر، لكنه على الأرجح لن يستمر طويلاً.

وتشير التقديرات إلى أن ثلث العمال الأميركيين الذين عجزوا عن العمل بسبب الوباء لن يجدوا عملاً في غضون ستة أشهر. وقد يُسرّح بعض العمال الأوروبيين الذين يتمتعون ببرامج إجازة سخية مدعومة من الحكومة عند انتهاء صلاحيتها، حيث تواجه شركات مثل شركة صناعة السيارات الفرنسية رينو والطائرات إيرباص مستقبلاً أكثر قتامة. وحذر كبير خبراء الاقتصاد في بيرينبيرغ هولغر شميدبنغ، من أن الجائحة والركود الكبير الذي تلاها قد يشكّلان نقاشات والخيارات السياسية لفترة طويلة.

به عائلته، وهو يامل أن يُعيده فندق ماريوت إلى عمله في نهاية الصيف عند إعادة فتحه.

ويلقى الوباء في مصر، أكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان بنحو مئة مليون نسمة، بظلاله على سوق العمل. ووفق المؤشرات زادت نسبة البطالة، خاصة في قطاعات الخدمات الغذائية مثل المطاعم والأنشطة الترفيهية كدور السينما والمسارح، وما يرتبط بها من خدمات النقل.

كابيتال إيكونوميكس
شركات كانت مزدهرة
قبل فرض الإغلاق
ستقلص

وفي سيناريو متشائم بشأن البطالة، توقع المركز المصري للدراسات الاقتصادية الشهر الماضي، أن تتفاقم المشكلة ليصل المعدل إلى 20 في المئة من إجمالي قوة العمل نتيجة الأزمة الحالية وعودة المغتربين خاصة من دول الخليج. أما تونس، فيبدو أن تسارع وتيرة المنظمين إلى طابور البطالة سيضعف على الحكومة، التي تواجه عاصفة من الانتقادات من قبل الذين تم تسريحهم ولم يجدوا سداً لهم لمعادنتهم كما تفعل الدول الغربية مع مواطنيها.

وهناك شواهد تمتد من الشركات إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال اليومية، التي تظهر أن موظفين وعمالاً باتوا ضمن طوابير البطالة الطويلة، والتي لا تزال عند 15.3 في المئة منذ 2011.

ويتوقع خبراء أن يشطب الوباء نحو 430 ألف وظيفة خلال فترة الحجر الصحي الممتدة حتى نهاية يونيو الجاري.

وعلى الصعيد العالمي، تبدو مسألة فقدان الوظائف هي السمة الأبرز اليوم وخاصة للأسر الفقيرة التي ستجد نفسها مضطرة في موقف لا تحسد عليه. وكانت وانايا كوتابين، التي نالت وظيفة مساعد طاه في مطبخ أحد أقدم المطاعم الإيطالية في العاصمة النابليونية بانكوك، تعتقد أن حياتها المهنية أصبحت مستقرة وواقية واضحة. ولكن، وبعد مرور خمس سنوات، وجدت نفسها مع أكثر من 100 تابلاندي آخر عاطلين عن العمل أمام مكتب البطالة. وتقول كوتابين البالغة 38 عاماً ببنيرة حزينة بعد أن قرر صاحب المطعم إغلاقه

اضطر الملايين من العمال والموظفين حول العالم ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الرضوخ لقسوة الظروف الراهنة ليجدوا أنفسهم هاربين من كابوس الوباء ليقعوا في فخ البطالة بعد أن أغلقت الكثير من الأعمال الحرة أبوابها وابتات الشركات تقلص في قوتها العاملة لإعادة قدرتها على مواجهة الضغوط المالية الهائلة.

لندن - يقف الملايين من الناس حول العالم على واقع جديد يتمثل في فقدانهم وظائفهم وإلى الأبد حتى رغم انطلاق عمليات إعادة فتح المصانع والمتاجر وغيرها من القطاعات الإنتاجية إذانا بتحرك عجلات الاقتصاد بعد سبات امتد لأسابيع بسبب الوباء.

وتتجلى هذه الحقيقة القاسية، التي يواجهها العمال الذين جرى تسريحهم في الولايات المتحدة والعالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، من خلال المطاعم في تايلاند مروراً بالفنادق في الإمارات وصولاً إلى مصانع السيارات في فرنسا.

وراحت مصادر أرزاق هؤلاء الناس ضحية للركود الناجم عن عمليات الإغلاق المتبعة للحد من انتشار كورونا، الذي سرّع من التراجع في الصناعات المتعثرة، ويؤجج المزيد من الاضطرابات عبر القوى العاملة العالمية.

ويعني ارتفاع مستويات البطالة إنفاق أموال أقل في المتاجر والمطاعم والسفر، ما سيخلق تداعيات عبر الاقتصادات الغنية والفقيرة.

ارتفاع مستويات البطالة يعني إنفاق أموال أقل، وهو ما سيخلق تداعيات قاسية عبر الاقتصادات الغنية والفقيرة

وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كغيرها من المناطق الأخرى في العالم، التي تتلقى ضربات تلو الأخرى في هذا المجال الحيوي والحساس، حيث من المتوقع أن تعاني منه حتى نهاية العام أو ربما يتجاوز الأمر لأشهر في العام المقبل.

ومع ذلك يختلف حجم هذه المعضلة من دولة عربية إلى أخرى نتيجة عدة عوامل أهمها التعداد السكاني وقوة الاقتصاد ومدى قدرة القطاع الخاص على الصمود بوجه صدمة الوباء، فضلاً عن العمالة الوافدة التي تتميز بها دول الخليج العربي.